الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي
إدارة التخطيط و متابعة وتقييم برامج البحث

تونس في

تقرير حول جلسة عمل

الموضـــوع:إجتماع رؤساء و مقرري لجان برمجة و تقييم برامج البحث في الميادين ذات الأولوية.

التاريـــخ: يوم الخميس 17 جانفي 2013 على الساعة التاسعة و النصف صباحا.

المكـــان: مؤسسة البحث و التعليم العالي الفلاحي.

المشاركـــون: قائمة مصاحبة

الافتتاح:

افتتح السيد محمد عزيز درغوث رئيس مؤسسة البحث و التعليم العالي الفلاحي جلسة العمل مرحبا بالضيوف، وبعد ما قام جميع الحاضرين بالتعريف بأنفسهم و ذكر إسم اللجنة التي يعملون ضمنها تولى السيد أنيس بن ريانة، مدير التخطيط و المتابعة وتقييم برامج البحث تقديم مداخلة تعرض من خلالها إلى:

- الخطة العشرية الأولى للبحث العلمي الفلاحي
- أهم انجازات الخطة العشرية الأولى
- تقييم الخطة العشرية الأولى
- الخطة العشرية الثانية
- لجان برمجة وتقييم البحث في الميادين ذات الأولوية

ثم أحيلت الكلمة إلى الحاضرين، فتمحورت تدخلاتهم بالأساس حول المواضيع التالية:

1. واقع وآفاق لجان برمجة و تقييم برامج البحث

- ضرورة إعادة النظر في مهام لجان برمجة وتقييم برامج البحث في الميادين ذات الأولوية حتى تتلائم ومقتضيات المرحلة الحالية المتسمة بضرورة إعادة النظر في إستراتجية القطاع الفلاحي عموما و لمجال البحث الفلاحي خصوصا.
- وضع آليات لتحسين أداء لجان برمجة وتقييم برامج البحث في الميادين ذات الأولوية وذلك بعد تقييم أعمالها السابقة والبحث في القواسم المشتركة بين مختلف اللجان والأخذ بعين الإعتبار سيمات المرحلة الحالية (فوارق إجتماعية و جهوية وعدم تثمين المقدرات الطبيعية والفلاحية)
- الإقرار بوجود إشكاليات في مجال البحث ناتجة أساسا عن الإشراف المزدوج (وزارتي الفلاحة و التعليم العالي والبحث العلمي) بما يدعو إلى ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين كل من الهيئة الوطنية لتقييم أنشطة البحث العلمي ولجان برمجة و تقييم برامج البحث في الميادين ذات الأولوية.

2. الصعوبات الهيكلية والظرفية لمنظومة البحث الفلاحي

- الإقرار بوجود مشاكل هيكلية لمنظومة البحث الفلاحي ومن ضمنها الهياكل التنظيمية لمؤسسات البحث الفلاحي التي لا تلبى طموحات الباحثين أو العاملين فيها.
- الإقرار بوجود إشكالات تتعلق أساسا بغياب التأطير للباحثين الشبان، غياب التواصل بين الباحثين سواء العاملين في مؤسسات بحثية مختلفة أو حتى بالنسبة للعاملين في نفس مؤسسة البحث.
- ضرورة إعادة تشكيل الصورة بالنسبة لمنظومة البحث وذلك من خلال التعاون والتكامل بين الباحثين و الباحثين المدرسين.
- غياب قاعدة بيانات تتعلق بالقطاع الفلاحي من أهم عوائق الحوكمة في مجال البحث.

- بطء الإجراءات والتراتيب المعمول بها يشكلان عائقا لمرونة التصرّف في الموارد المخصصة للبحث الفلاحي.
- جرد أعمال البحث المنجزة و تقييمها مع الأخذ بعين الإعتبار الجانب العلمي، الإقتصادي والبيئي.
- الإستئناس بتجارب أخرى في مجال تثمين نتائج البحث على غرار ما هو معمول به في وزارة الصناعة (إحداث وحدات تثمين نتائج البحث).
- نقل مستجدات البحث يتطلب أن تكون نتائج البحث ذات مردودية إقتصادية وقابلية إجتماعية.

3. البحث الفلاحي والإنفتاح على العالم الخارجي و المحيط الوطني:

- دعم وتثمين المجهودات المبذولة من قبل الباحثين لقيامهم وبصفة فردية بإرساء مشاريع بحث في إطار الشراكة مع باحثين أو مخابر بحث أجنبية .
- وضع آليات تنسيق على المستوى الوطني للتكامل بين مؤسسات البحث و مؤسسات التعليم العالي الفلاحي مع الإنفتاح على المحيط وخاصة من خلال متابعة أعمال البحث المنجزة في الجامعات الوطنية.
- التأكيد على أهمية وخصوصية البحث الفلاحي وخاصة في بعديه التنموي والجهوي وبذلك فإن أعمال البحث الفلاحي تتدرج في إطار الإجابة على إشكاليات تطرح من قبل المتدخلين في القطاع الفلاحي على غرار المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية وإتحاد الفلاحين.
- ضرورة مزيد إنفتاح البحث الفلاحي على المهنة بما يسمح من فتح مجال تمويل الأعمال البحثية من قبل الخواص.
- الدعوة لملتقيات دورية بمؤسسات البحث ومؤسسات التعليم العالي الفلاحي يتم من خلالها تقديم الأعمال البحثية المنجزة صلبها وذلك بغاية إنفتاح هذه المؤسسات على بعضها البعض من جهة وعلى المحيط الإقتصاد من جهة ثانية.

و بعد النقاش، تم الاتفاق على ما يلي:

- إعتماد محضر الجلسة هذا و المتضمن لأهم الإشكاليات التي تمت إثارتها على هامش الإجتماع دعوة كافة الحضور للعمل بصفة تشاركية لإيجاد حلول لهذه الإشكاليات.
- الدعوة لإجتماع ثان في القريب العاجل وذلك للاتفاق على منهجية العمل خلال السنة الحالية (2013).

و رفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال و عشر دقائق.

مقرّر الجلسة : جمال بنرباح.